



ECA/SRO-NA/ICSOE/41/6
Distr.: General
8 September 2026
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين
والخبراء لشمال أفريقيا
الدورة الحادية والأربعون
الرباط (حضوريا وعبر الإنترنت)، 3-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2026
البند 6 (أ) من جدول الأعمال المؤقت¹
القضايا النظامية

تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر 2025 - أيلول/سبتمبر 2026) وبرنامج عمله
لعام 2027²

* ECA/SRO-NA/ICSOE/41/1

صدرت هذه الوثيقة دون تحرير أو ترجمة رسميين²

موجز تنفيذي

1. خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2025 إلى أيلول/سبتمبر 2026، ركز المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا على ترجمة الأدلة والأولويات الحكومية الدولية إلى دعم للسياسات، وتعاون تقني، وحوار إقليمي. واسترشد عمل المكتب بتوصيات الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، وذلك في الوقت الذي كان يُعدّ فيه قاعدة الأدلة وتقرير المساءلة للدورة الحادية والأربعين. وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، جمع المكتب بين العمل التحليلي والخدمات الاستشارية وبناء القدرات والشراقات من أجل تعزيز تمويل التنمية، والتكامل الإقليمي، والتحول الإنتاجي، ومساهمة موارد المغتربين في التنمية المستدامة.
2. وفي مجال تمويل التنمية، ساعد المكتب مصر على وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيتها المتوسطة الأجل للديون للفترة 2026-2029 وخطة الاقتراض السنوية للفترة 2025-2026، وقدم أداة مخصصة لتحليل القدرة على تحمل الديون من أجل تعزيز القدرة التحليلية لوحدة إدارة الديون. وتم تعزيز التعلم الإقليمي من الأقران من خلال المنتدى الأفريقي الثاني للتمويل السيادي، الذي جمع ممثلين من 18 بلدا أفريقيا ووسّع الفهم العملي لأدوات التمويل المستدام والتمويل المختلط وإدارة المخاطر السيادية. وفي مجال تعبئة الموارد المحلية، عزز الدعم المقدم لمصر وليبيا والسودان تحديث الإدارة الضريبية والضرائب الرقمية والامتثال. وفي غضون ذلك، وضعت تونس استراتيجية للتمويل الأخضر والمستدام وخارطة طريق للتنفيذ للفترة 2026-2028، حُدّدت فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كشريك تقني.
3. كما عزز المكتب أطر الاستفادة من مساهمات المغتربين والتحويلات المالية. وفي إطار برنامج حساب التنمية المعني بالصلة بين الهجرة والتنمية، دعمت المساعدة التقنية في مصر وتونس وضع ترتيبات سياساتية وتنظيمية ومؤسسية ومالية أكثر فعالية لتوجيه التحويلات المالية نحو الاستثمار المنتج. وفي تونس، تم تفعيل مجموعات أدوات وطنية تتضمن مؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة زمنيا (سمارت)، لمساعدة المؤسسات على إدماج مساهمات المغتربين في التخطيط الإنمائي ورصد الإصلاحات. وأدى الحوار السياساتي الإقليمي والعالمي، بما في ذلك فعاليات مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية والمنتدى الدولي الثاني لاستعراض الهجرة، إلى زيادة إبراز النهج الأفريقية وتعزيز التعلم فيما بين بلدان الجنوب.
4. ودعما للنمو الشامل للجميع والمستدام، ساعد المكتب ليبيا على إدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيتها الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وقدم دعما تحليليا وقدرات لتنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية للمنطقة. وحققت حلقة عمل للقطاع الخاص في مصر مكاسب معرفية قابلة للقياس لدى 93 مشاركا، حيث أفاد 77 في المائة منهم بامتلاك معرفة جيدة أو متخصصة بعد التدريب، وأبدى 96,6 في المائة عزمهم على تطبيق المعارف المكتسبة. وفي الجزائر، أرسى مشروعان جاريان للتعاون التقني أطرا تحليلية وأدوات استقصائية لمعالجة قيود تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي على التدفقات المالية غير الرسمية. كما وضع المكتب منهجية للتحول المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الزراعي الغذائي، ودفع بمسار عمل جديد بشأن النمو القادر على الصمود، شمل تقريراً عن فخ الدخل المتوسط، وإطاراً مفاهيمياً للنمو القادر على الصمود، ومقترح سياسات بشأن تخفيض عبء الديون المرتبط بالمناخ لصالح أفريقيا. وسيعزز مشروع ممول من حساب التنمية كذلك القدرات الرقمية والمالية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء في مصر وليبيا وموريتانيا وتونس.
5. واعتمد إنجاز هذا العمل على التعاون بين شعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية، ومكاتب المنسقين المقيمين، وكيانات الأمم المتحدة، والحكومات، والشركاء الإنمائيين، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص. ووسّعت هذه الشراكات النطاق التقني، ومكّنت من التعلم فيما بين بلدان الجنوب، وربطت الدعم على المستوى القطري بالعمليات السياسية الإقليمية والعالمية. كما أبرزت الفترة المشمولة بالتقرير الحاجة إلى تحديد أولويات مواضيعية أكثر دقة، وحوار استراتيجي أقوى مع الدول الأعضاء، ومواصلة تعبئة الموارد في سياق يتسم بعدم اليقين الجيوسياسي وتشديد تمويل التنمية. وإجمالاً، تُظهر حافظة الأنشطة تحولا من الأنشطة المنفردة إلى سلاسل نتائج مترابطة: الأدلة التي تُثري الحوار، والحوار الذي يصوغ الأطر والإصلاحات، والتعاون التقني الذي يدعم التنفيذ والقدرة المؤسسية.

أولا- لمحة عامة

6. يستعرض هذا التقرير أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2025 إلى أيلول/سبتمبر 2026. وتمشيا مع خطة أعماله السنوية، جمع المكتب بين العمل التحليلي، والمشورة في مجال السياسات، والتعاون التقني، وبناء القدرات، والحوار الحكومي الدولي، من أجل دعم الدول الأعضاء في معالجة أولوياتها الإنمائية الرئيسية. وعمل المكتب بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية، والشُعَب الأخرى في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، مع كفاءة متابعة التوصيات المعتمدة في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، والمساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063: "أفريقيا التي نصبو إليها".

7. وركز عمل المكتب على ثلاثة مجالات نتائج مترابطة: (أ) تعزيز السياسات القائمة على الأدلة والأطر المؤسسية للاستفادة من المساهمات الاقتصادية للمهاجرين والتحويلات المالية لأغراض التنمية؛ (ب) دعم الدول الأعضاء في تعبئة التمويل من أجل التنمية المستدامة من خلال تعزيز إدارة الدين العام، والتمويل المستدام، وتعبئة الموارد المحلية، والإدارة الضريبية؛ (ج) التعجيل بالنمو الشامل للجميع والمستدام من خلال تعزيز الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتكامل الإقليمي، والتجارة الرقمية، والنمو القادر على الصمود.

8. وفي إطار هذه المجالات، عمل المكتب بشكل متزايد على ربط العمل التحليلي والحوار السياساتي بالتنفيذ على المستوى القطري. وأسهم الدعم المقدم خلال هذه الفترة في وضع وتفعيل أطر وأدوات وطنية بشأن التحويلات المالية وتمويل المغتربين، وتعزيز قدرات إدارة الديون والإدارة الضريبية، ودعم تونس في وضع استراتيجية للتمويل الأخضر والمستدام، والدفع بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبروتوكولها للتجارة الرقمية، وتعزيز جاهزية القطاع الخاص للولوج إلى الأسواق الإقليمية. كما وسّع المكتب عمله بشأن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي عليها، والتحول المستدام والنمو القادر على الصمود، مع تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والحوار السياساتي الإقليمي. واستُكملت هذه التدخلات بعمل تحليلي بشأن الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية، وخطط التنمية الإقليمية والدولية، وفخ الدخل المتوسط، والصلة بين المناخ والديون، مما زوّد الدول الأعضاء بأدلة وخيارات سياساتية لتعزيز القدرة على الصمود، وتعبئة التمويل، والدفع بالتحول الهيكلي.

ثانيا- الإنجازات الرئيسية

ألف- تعزيز الحوار السياساتي الحكومي الدولي القائم على الأدلة والمساءلة

ألف-1- توليد الأدلة اللازمة للحوار السياساتي للدول الأعضاء

ألف-1-1- التحليل والتوقعات الاجتماعية الاقتصادية دون الإقليمية

9. أعدّ المكتب دون الإقليمي الموجز الاجتماعي الاقتصادي دون الإقليمي لعام 2026، مزوّد الدول الأعضاء بقاعدة أدلة محدّثة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان شمال أفريقيا السبعة. ويُقدّر النمو بنسبة 4,6 في المائة في عام 2025، مقارنة بنسبة 1,1 في المائة في عام 2024، وبنحو 4 في المائة في عام 2026، لكنه يظل عرضة لضغوط التمويل، وأسعار الطاقة والغذاء، والتوترات الجيوسياسية. ويحدد الموجز أيضا تباين الأوضاع المالية وأوضاع الديون، واستمرار التحديات المتعلقة بسوق العمل والحماية الاجتماعية. ويسلط الضوء على التنويع، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز الاحتياطات المالية والخارجية والاجتماعية باعتبارها أولويات. وستستعرض نتائج هذا الموجز أعمال الحوار السياساتي في الدورة الحادية والأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء، والأعمال التحليلية والتعاون التقني المقبلة للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ألف-1-2- رصد خطط التنمية الإقليمية والدولية

10. أعدّ المكتب دون الإقليمي تقرير عام 2026 عن خطط التنمية الإقليمية والدولية، مع التركيز على الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذ خطة عام 2030. وظلت منطقة شمال أفريقيا المنطقة دون الإقليمية الأفضل أداء في أفريقيا على مؤشر أهداف التنمية المستدامة في عام 2026، بمتوسط درجات بلغ 64,8، إلا أن التقدم الإجمالي قد ركّد. ويحدد التقرير معوقات مستمرة في تعبئة الإيرادات الضريبية، والقدرة على تحمل الديون، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والقدرات الرقمية، والنظم الإحصائية، مع تسليط الضوء على التحويلات المالية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها فرصتين سانحتين. ويحدد التقرير أولويات في مجالات الإدارة الضريبية، وإدارة الديون، والتمويل المستدام، والبنية التحتية الرقمية، وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والقدرة الإحصائية، وستستعرض به أعمال الحوار في الدورة الحادية والأربعين للجنة.

ألف-2- دعم صنع القرار الحكومي الدولي والمساءلة والمتابعة

ألف-2-1- توحيد التوصيات السياساتية للدول الأعضاء وإحالتها

11. أعدّ المكتب دون الإقليمي تقرير الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، المعقودة في الرباط في الفترة من 11 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 تحت شعار "تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال الابتكار والتكنولوجيا في شمال أفريقيا". واعتمد ممثلو الدول الأعضاء السبع في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا، والمنظمات الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين، والمؤسسات المالية، والأوساط الأكاديمية، توصيات تغطي تعبئة الموارد المحلية، والقدرة على تحمل الديون، والتمويل المستدام والمناخي، والتحويلات المالية، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتكامل الإقليمي، واستخدام البيانات الوطنية. ووحد التقرير هذه الأولويات وأحالتها

من خلال الآلية الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك عرضها في الاجتماع الرابع والأربعين للجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقود في طنجة - المغرب في آذار/مارس 2026. وقد رفع ذلك أولويات شمال أفريقيا إلى مستوى الحوار السياساتي القاري، ووفر إطارا مرجعيا لمواصلة العمل التحليلي للمكتب دون الإقليمي وخدماته الاستشارية وتعاونته التقني خلال عام 2026.

الف-2-2- تقديم تقارير عن التنفيذ والمساءلة أمام الدول الأعضاء

12. أعدّ المكتب دون الإقليمي هذا الاستعراض لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا للفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2025 إلى أيلول/سبتمبر 2026، موجّدا الإنجازات والتعاون التقني والخدمات الاستشارية وبناء القدرات والعمل التحليلي والشرائط ومتابعة توصيات الدورة الأربعين للجنة. ويغطي التقرير تمويل التنمية المستدامة، والصلات بين الهجرة والتنمية وإشراك المغتربين، وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتكامل الإقليمي، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنوع الاقتصادي والقدرة على الصمود. كما يوثق التقرير التعاون مع شعب مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكاتب الأخرى دون الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين، والمؤسسات الوطنية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص. وسيوفر عرض هذا التقرير في الدورة الحادية والأربعين للجنة للدول الأعضاء أداة مساهمة لاستعراض التنفيذ، وتقييم مدى الاستجابة للأولويات المتفق عليها، وتوجيه برنامج عمل المكتب دون الإقليمي وتعاونته التقني مستقبلا.

باء- مجال النتائج 1: وضع سياسات وإجراءات قائمة على الأدلة للاستفادة من المساهمات الاقتصادية للمهاجرين

13. ركز المكتب دون الإقليمي على تغيير التحويلات المالية ومساهمات المغتربين إلى تمويل إنمائي أكثر فعالية، من خلال تعزيز الأطر الوطنية والقدرات المؤسسية وأدوات الاستثمار المنتج. وتقدمت المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في مصر وتونس وكوت ديفوار وغانا وليسوتو، مما أسفر عن تشخيصات وأولويات إصلاح وأطر مصادق عليها ومجموعات أدوات تشغيلية للرصد وتنسيق مؤسسي أقوى.

باء-1- تعزيز الأطر الوطنية السياساتية والتنظيمية والمالية لإشراك المغتربين والتحويلات المالية

باء-1-1- تعزيز الصلات بين الهجرة والتنمية في أفريقيا

14. في إطار برنامج حساب التنمية "تعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية في أفريقيا" (2024-2028)، ساعد المكتب دون الإقليمي مصر وتونس وجزر القمر وكوت ديفوار وغانا وليسوتو على تعزيز الترتيبات السياساتية والتنظيمية والمؤسسية والمالية للاستفادة من مساهمات المغتربين والتحويلات المالية. وفي مصر، حددت بعثة استشارية الأولويات الوطنية والقيود المؤسسية، ومهدت الطريق لتقديم مساعدة تقنية لتوجيه التحويلات المالية نحو الاستثمار المنتج، في حين دعمت مشاركة موريتانيا وتونس وغانا التعلم فيما بين البلدان. وفي تونس، دعمت المساعدة التقنية تنفيذ خطة التنمية الوطنية للفترة 2026-2030، بما في ذلك الإصلاحات المرتبطة بسياسة تحويلات التونسيين المقيمين في الخارج ومراجعة قانون الاستثمار لعام 2016. وفي ليسوتو، انتقل الدعم من التقييم والتشاور إلى المصادقة على إطار قانوني ومؤسسي ومالي واعتماد خارطة طريق ومصفوفة إصلاحات سياساتية. وفي كوت ديفوار، حدد تقييم الإطار القائم الثغرات ووجّه إعداد خارطة طريق وطنية. وإجمالا، نقل البرنامج البلدان المشاركة من مرحلة التشخيص إلى أطر أكثر قابلية للتشغيل وملكية وطنية أقوى، مع بُعد مهم للتعلم فيما بين البلدان.

باء-1-2- الاستفادة من المساهمات الاقتصادية للمهاجرين

15. أسهم المكتب دون الإقليمي في تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية والمالية لتوجيه تحويلات المغتربين نحو الاستثمار المنتج، مع تشجيع التعلم فيما بين بلدان الجنوب ونقل الخبرات ذات الصلة من شمال أفريقيا إلى بلدان أفريقية أخرى. وساعد الدعم التقني البلدان المشاركة على تحديد الثغرات السياساتية والمؤسسية، وترجمة نتائج التشخيص إلى أولويات إصلاح، والانتقال نحو أطر أكثر قابلية للتشغيل لإدماج مساهمات المغتربين في التخطيط الإنمائي الوطني. وفي ليسوتو، أفصحت هذه العملية إلى اعتماد إطار وطني للتحويلات المالية والاستثمار ومصفوفة إصلاحات سياساتية، بدعم من خبرات تونس وغانا. وفي كوت ديفوار، استرشد إعداد خارطة طريق للإصلاحات التنظيمية والمؤسسية بتقييم الإطار القائم. كما مكّن التعلم الإقليمي من الأقران البلدان المشاركة من مقارنة النهج المتبعة في تعميم تمويل المغتربين، وتعزيز الملكية الوطنية، ودعم التحول من التحويلات المالية المستخدمة أساسا للاستهلاك نحو تعبئتها بشكل أكبر للاستثمار المنتج والتنمية المستدامة.

باء-1-3- تعزيز تنسيق السياسات وأطر الإصلاح للاستخدام المنتج للتحويلات المالية

16. عزز المكتب دون الإقليمي تنسيق السياسات الوطنية وعمليات الإصلاح الرامية إلى زيادة الاستخدام المنتج لموارد المغتربين والتحويلات المالية. وفي مصر، ساعد حوار سياساتي بقيادة حكومية مع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين على تقييم التقدم المحرز، وتحديد القيود المؤسسية، وتحديد المجالات ذات الأولوية للمساعدة التقنية المستقبلية من أجل توجيه مساهمة المصريين المقيمين في الخارج بشكل أفضل نحو الاستثمار المنتج. وأثرى التعلم من الأقران مع تونس وموريتانيا وغانا الحوار من خلال إدراج تجارب إصلاح مقارنة في العملية الوطنية. وطُبق النهج نفسه القائم على النتائج في ليسوتو، حيث ساعدت الخدمات الاستشارية والمشاورات على تحديد الثغرات في الإطار المؤسسي والمالي والتنظيمي، وتوضيح الإصلاحات ذات الأولوية، وتعزيز دور الفريق العامل التقني الوطني. وقد حسّنت هذه التدخلات مجتمعة تنسيق السياسات، وعززت الملكية الوطنية، ووفرت أساسا تقنيا أوضح للمضي قدما بأطر إصلاح قادرة على تعبئة التحويلات المالية ومساهمات المغتربين على نحو أفضل لأغراض التنمية.

باء-2- تعزيز القدرات المؤسسية والتنسيق فيما بين المؤسسات

باء-2-1- تفعيل مجموعات الأدوات الوطنية لإدماج مساهمات المغتربين والتحويلات المالية في التخطيط الإنمائي

17. فَعَلَ المكتب دون الإقليمي مجموعات أدوات وطنية لإدماج مساهمات المغتربين والتحويلات المالية في التخطيط الإنمائي في تونس وغانا، ووسَّع النهج من خلال التعلم من الأقران في ليسوتو. وتتضمن مجموعات الأدوات مؤشرات "سمارت" التي تمكّن المؤسسات من رصد مصفوفات الإصلاح، وتحديد الاختناقات، وتعديل التنفيذ. وفي تونس، دربت حلقة عمل عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2025 أربعين عضوا من الفريق العامل التقني الوطني على استخدام مجموعة الأدوات في رصد تنفيذ خطة التنمية الوطنية للفترة 2026-2030. وفي غانا وليسوتو، تم تدريب 146 مشاركا على تطبيق مجموعة الأدوات ضمن عمليات التخطيط الإنمائي. ونقلت هذه التدخلات مجموعات الأدوات من نواتج تحليلية إلى أدوات تشغيلية لتنفيذ السياسات، والتقييم الذاتي، والتنسيق المؤسسي، والتعلم فيما بين بلدان الجنوب.

باء-2-2- تعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات لإدماج التحويلات المالية في استراتيجيات التنمية الوطنية

18. في حلقة عمل نظمتها المنظمة الدولية للهجرة في تونس في شباط/فبراير 2026، تبادل المكتب دون الإقليمي الخبرات بشأن التنسيق المؤسسي وإدماج التحويلات المالية في خطة التنمية الوطنية لتونس للفترة 2026-2030. وقد ربطت هذه المشاركة المساعدة التقنية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بحوار سياساتي أوسع للأمم المتحدة، وعززت التنسيق فيما بين المؤسسات بشأن كيفية إدماج موارد المغتربين في الاستراتيجيات الوطنية وتعبئتها لأغراض التنمية المستدامة.

باء-3- المعرفة والتعلم من الأقران والدعوة العالمية

باء-3-1- الحوار السياساتي العالمي بشأن مساهمات المغتربين والتحويلات المالية - مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية

19. على هامش مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في قطر، نظم المكتب دون الإقليمي فعالية جانبية رفيعة المستوى مع تونس وغانا، بمشاركة كوت ديفوار وجزر القمر والمنظمة الدولية للهجرة، حضرها 80 ممثلا عن الحكومات والشركاء الإنمائيين. وأبرز الحوار التحويلات المالية بوصفها مصدرا قادرا على الصمود لتمويل التنمية، وبحث سبل إضفاء الطابع المؤسسي على مساهمات المغتربين من خلال أطر التخطيط الوطنية، وصناديق المغتربين، ومبادرات تعبئة المهارات. كما سلط الحوار الضوء على الابتكار المالي، بما في ذلك سندات المغتربين، والتمويل الأخضر، ومنتجات أسواق رأس المال، باعتبارها آليات لتحويل حصة أكبر من تدفقات التحويلات المالية نحو الاستثمار. وقد زادت الفعالية من إبراز النهج السياسية الأفريقية وعززت التعاون بين الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين.

باء-3-2- الحوار السياساتي العالمي وفيما بين بلدان الجنوب - المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة

20. في المنتدى الدولي الثاني لاستعراض الهجرة، المعقود في نيويورك، عقد المكتب دون الإقليمي وحكومتا تونس وغانا فعالية جانبية رفيعة المستوى حضرها 40 مشاركا، من بينهم 27 امرأة، بمساهمات من جامايكا وزمبابوي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ومكّنت الفعالية البلدان من تبادل الخبرات الوطنية بشأن تعميم مساهمات المغتربين والتحويلات المالية في خطط التنمية، وأسفرت عن توصيات عملية للدفع قدما بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة. وعززت الفعالية التعلم فيما بين بلدان الجنوب، وأبرزت الأولويات الأفريقية في الحوار العالمي بشأن الهجرة، ووسَّعت التعاون حول الصلة بين الهجرة والتنمية.

جيم- مجال النتائج 2: تعبئة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتمويل من أجل التنمية المستدامة

21. استجاب المكتب دون الإقليمي للضغوط المالية وتزايد أعباء الديون من خلال تعزيز إدارة الدين العام وتعبئة الموارد المحلية. وفي مصر، أفضى الدعم إلى وضع أدوات استراتيجية للديون وأداة تحليلية مخصصة؛ وفي سيراليون، عزز الدعم الأساس القانوني والمؤسسي لتطوير سوق الدين المحلي. وركز العمل الضريبي في مصر وليبيا والسودان على التحديث والرقمنة والامتثال، في حين وضعت تونس استراتيجية متكاملة للتمويل الأخضر والمستدام.

جيم-1- تعزيز إدارة الدين العام والأسواق المالية والتمويل المستدام

جيم-1-1- تحسين تحليل القدرة على تحمل الديون وقدرات إدارة الديون في مصر

22. قدم المكتب دون الإقليمي أداة مخصصة لتحليل القدرة على تحمل الديون إلى وزارة المالية المصرية، ودرّب وحدة إدارة الديون على استخدام وحدات تحليل السيناريوهات واختبارات الضغط وإدارة الالتزامات المصممة خصيصا لهيكل الديون في مصر. وعزز هذا التدخل استقلالية المسؤولين في تقييم القدرة على تحمل الديون ومدى الحساسية للصدّات الاقتصادية الكلية والتمويلية، وحسّن الأساس التحليلي لإدارة مخاطر إعادة التمويل وأسعار الفائدة وأسعار الصرف. وتكّمل الأداة الدعم المقدم سابقا لخطة الاقتراض في مصر، وتوفّر منصة عملية لإدارة الديون الاستثنائية. ومن المتوقع أن تستكشف أعمال المتابعة أدوات السندات المستدامة مع وحدة إدارة الديون.

جيم-1-2- بناء القدرات الإقليمية والتعلم من الأقران في مجال التمويل السيادي

23. بالتعاون مع برنامج تعزيز القطاع المالي في أفريقيا (FSD Africa)، عقد المكتب دون الإقليمي المنتدى الأفريقي الثاني للتمويل السيادي لممثلي وزارات المالية، ومكاتب إدارة الديون، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمستثمرين، ووكالات التصنيف الائتماني، والمنظمات الخيرية، والشركاء التقنيين من 18 بلدا أفريقيا وخارجها. ومن خلال الجلسات العامة والمناقشات القطرية والتعلم من الأقران، بحث المشاركون القدرة على تحمل الديون، والعلاقات مع المستثمرين، وأسواق رأس المال المحلية، والتمويل

المناخي، وإصلاح الهيكل المالي الدولي. وعزز مسؤولو إدارة الديون فهمهم للسندات المرتبطة بالاستدامة، والصكوك الخضراء، ومبادلات الديون بإجراءات التكيف مع المناخ وبتدابير حفظ الطبيعة، وإمكانية استخدامها في إعادة التمويل وإدارة الالتزامات. كما ربط المنتدى المؤسسات العامة بمقدمي الضمانات والشركاء الخريجين والمتعددي الأطراف في مجال التمويل المختلط والميسر. وستعمّق الندوات الشبكية اللاحقة مع المستثمرين المشاركة في الأسواق، وتُدرج منظورات المستثمرين المؤسسيين في الأعمال المقبلة.

جيم-1-3- دعم استراتيجيات وأدوات التمويل المستدام في تونس

24. دعم المكتب دون الإقليمي وزارة الاقتصاد والتخطيط وبورصة تونس في وضع استراتيجية شاملة للتمويل الأخضر والمستدام تتماشى مع أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. وتستجيب الاستراتيجية للشاشة الاقتصادية والضغوط المناخية، بما في ذلك ندرة المياه، والإجهاد الزراعي، وارتفاع درجات الحرارة، وتآكل السواحل، وترسي ركائز استراتيجية، وأدوات تمويل، وإصلاحات تنظيمية، وخارطة طريق للتنفيذ للفترة 2026-2028. وبذلك تتجاوز الاستراتيجية مرحلة التشخيص بتوفيرها إطارا قابلا للتنفيذ لتعبئة الموارد من أجل التنمية المنخفضة الكربون والقدرة على مقاومة تغير المناخ. وقد حُدّدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كشريك تقني لعدة محاور وأنشطة استراتيجية في إطار خارطة الطريق، مما يشكل أساسا لمواصلة الدعم أثناء التنفيذ.

جيم-1-4- تعزيز الأطر الوطنية لإدارة الديون والقدرة المؤسسية

25. عزز المكتب دون الإقليمي الأطر الوطنية لإدارة الديون من خلال خدمات استشارية موجهة جمعت بين التخطيط الاستراتيجي والتطوير المؤسسي وبناء القدرات. وفي مصر، مكن الدعم المقدم بالتعاون مع "الاستشارات السيادية العالمية" وحدة إدارة الديون من وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية المتوسطة الأجل للديون للفترة 2026-2029 وخطة الاقتراض السنوية للفترة 2025-2026 ونشرهما، مما وفر إطارا أوضح لإدارة تركيبة الديون وتكاليف التمويل ومخاطر إعادة التمويل وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، مع تحسين التواصل بشأن أهداف الحكومة في إدارة الديون. وامتد النهج ذاته القائم على النتائج إلى سيراليون، حيث عزز الدعم المقدم لوزارة المالية الأسس القانونية والمؤسسية لسوق الدين المحلي، واسترشد به العمل بشأن مشروع قانون إدارة الدين العام لعام 2026، وحسن قدرة كبار المسؤولين في مجالي المخاطر السيادية وإدارة الديون. وقد عززت هذه التدخلات مجتمعة القدرة الوطنية على تخطيط الدين العام وإدارته ورصده ضمن أطر استراتيجية ومؤسسية أكثر اتساقا، مع إرساء أساس لمواصلة المساعدة التقنية وفقا لأولويات كل بلد.

جيم-2- تعزيز تعبئة الموارد المحلية والإدارة الضريبية

جيم-2-1- تعزيز تعبئة الإيرادات الضريبية في مصر وليبيا والسودان

26. دعم المكتب دون الإقليمي تحديث الإدارة الضريبية في مصر وليبيا والسودان من خلال مساعدة تقنية موجهة وبناء القدرات. وفي ليبيا، دربت حلقتا عمل 30 مسؤولا على استخدام النظام الضريبي الإلكتروني الجديد ودعمتا إدخال المدفوعات عبر الإنترنت. وفي مصر، تناول تدريب قطاعي الضرائب على أنشطة الزراعة والبناء والعقارات والصناعة، وأسهم في تعزيز الامتثال لدى كبار دافعي الضرائب الزراعيين. وفي السودان، عززت جولة دراسية إلى مصلحة الضرائب المصرية وتدريب لاحق القدرات في مجال إدارة الضرائب غير المباشرة. وعلى امتداد فترة الإصلاح الأوسع، سجلت مصر زيادة بنسبة 30 في المائة في الإيرادات الضريبية في السنة المالية 2026/2025، في حين حققت ليبيا تقدما في المدفوعات الضريبية الرقمية. وقد عززت هذه التدخلات القدرة التقنية وفرت منصة لمواصلة الدعم في ممارسات التدقيق والامتثال والتحديث.

جيم-2-2- تعزيز قدرات الإدارة الضريبية في السودان من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

27. شارك خمسة عشر موظفا ضريبيا سودانيا في جولة دراسية بشأن تحديث الإدارة الضريبية في مصر، أعقبها حلقة عمل استمرت خمسة أيام عن الضرائب غير المباشرة لمجموعة أخرى من 15 مسؤولا. وجمع البرنامج بين الاطلاع على الإدارة الاستراتيجية والتخطيط ومراكز كبار دافعي الضرائب، والتدريب العملي على إدارة ضريبة القيمة المضافة ورصدها وإنفاذها. واكتسب المشاركون أدوات لتحسين الامتثال، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز تحصيل الإيرادات. وتُظهر هذه السلسلة كيف يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يترجم تجربة التحديث في بلد آخر إلى تعلم مؤسسي عملي يتلاءم مع احتياجات السودان.

جيم-2-3- تحديث النظام الضريبي على المستوى القطري

جيم-2-3-1- تعزيز النظام الضريبي في مصر وتعبئة الإيرادات المحلية

28. أنجز المكتب دون الإقليمي تقريراً شاملاً وموجز سياسات يوثقان تعاونه مع مصلحة الضرائب المصرية خلال الفترة 2023-2025. ويستخلص المنتجان الدروس المستفادة من 12 حلقة عمل موجهة للمساعدة التقنية، غطت القطاعات عالية المخاطر، ومراكز كبار دافعي الضرائب، وممارسات التدقيق، والامتثال، والإبلاغ المالي، والمخاطر العابرة للحدود، والضرائب على المؤسسات المملوكة للدولة. وارتبط هذا التعاون بنتائج إصلاح ملموسة، منها انخفاض المنازعات الضريبية، ولا سيما في مركز كبار دافعي الضرائب رقم 2، ومضاعفة المساهمات الضريبية للمؤسسات المملوكة للدولة عقب صدور القانون رقم 159 لسنة 2023، الذي أرسى معاملة ضريبية متساوية بين الكيانات العامة والخاصة. ويقدم التقرير السجل التحليلي المفصل، في حين يترجم موجز السياسات الأدلة إلى دروس موجزة لصناع القرار. وستوسّع أعمال المتابعة الدعم ليشمل قطاعات استراتيجية إضافية.

جيم-2-3-2- تحديث النظام الضريبي في ليبيا

29. من خلال المساعدة التقنية، والعمل التشخيصي، وحلقات العمل، والتبادل فيما بين بلدان الجنوب مع مصلحة الضرائب المصرية، دعم المكتب دون الإقليمي ليبيا في صياغة نموذج للإدارة الضريبية أكثر استنادا إلى المخاطر وتركيزا قطاعيا ومدفوعا بالامتثال. واطلع كبار المسؤولين على التخطيط الاستراتيجي، وتصنيف دافعي الضرائب، وإعادة الهيكلة المؤسسية، والإصلاح التشريعي، وتبسيط الإجراءات، ونظم تكنولوجيا المعلومات الحديثة. وعزز هذا التدخل المعرفة التقنية، ودعم انتقال مصلحة الضرائب الليبية نحو إدارة أكثر حداثة وقدرة على الصمود، مع إرساء أساس عملي لمواصلة حوار الإصلاح والتعاون التقني في المستقبل.

جيم-2-4- الحوار السياساتي الإقليمي بشأن تعبئة الموارد المحلية

30. أتاح اجتماع فريق خبراء عُقد على هامش الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لإدارات شمال أفريقيا تبادل الخبرات بشأن الإصلاح الضريبي، والشمول المالي، والتحويلات المالية، وإضفاء الطابع الرسمي، والإدارة الرقمية للإيرادات. وتناولت المناقشات الإيداع الإلكتروني، والفوترة الإلكترونية، والمدفوعات الرقمية، والتدقيق القائم على المخاطر، وكشف الاحتيال بمساعدة الذكاء الاصطناعي، وعززت رسالة مشتركة مفادها أن الرقمنة ينبغي أن تحسن الامتثال والشفافية وتقديم الخدمات، في حين تتطلب التقنيات المتقدمة بنية تحتية موثوقة، ونظما قابلة للتشغيل البيئي، وبيانات ذات جودة، وحوكمة سليمة، ورقابة بشرية. وأبرزت التجارب القطرية التقدم المحرز في مصر وليبيا وموريتانيا، وربطت الشمول المالي وإضفاء الطابع الرسمي بتعبئة الموارد المحلية على نطاق أوسع. وأسفر الاجتماع عن توصيات سياساتية موحدة بشأن الإصلاح المالي، والبنية التحتية الرقمية والابتكارية، وحوكمة البيانات، والشفافية المالية، ووفر مرجعا مشتركا للحوار السياساتي والتعاون التقني اللاحقين.

دال- مجال النتائج 3: تعجيل أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالنمو الشامل للجميع والمستدام من خلال زيادة الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة

31. دفع المكتب دون الإقليمي بحافظة أنشطة تدعم التكامل التجاري، وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحول الإنتاجي، والنمو القادر على الصمود. وتراوح العمل بين التنفيذ الوطني لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والجاهزية للتجارة الرقمية، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي عليها واستدامتها. وارتبطت النواتج التحليلية بمتابعة تشغيلية في ليبيا ومصر والجزائر، في حين وُضعت أطر جديدة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو القادر على الصمود. كما حصل المكتب على 635,400 دولار في إطار الدفعة الثامنة عشرة من حساب التنمية لصالح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء في أربعة بلدان في شمال أفريقيا.

دال-1- الدفع بالتكامل التجاري والتجارة الرقمية وسلاسل القيمة الإقليمية

دال-1-1- دعم التنفيذ الوطني لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال وضع مكون أخضر في ليبيا

32. دعم المكتب دون الإقليمي ليبيا في وضع مكون أخضر لاستراتيجيتها الوطنية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بالتعاون مع وزارة التجارة. ويدمج هذا المكون الاعتبارات البيئية والمناخية واعتبارات الاستدامة في أولويات التجارة، مع تكريس التحول الأخضر كمحرك للتنوع والتحول الإنتاجي والتشغيل والقدرة التنافسية. ونتيجة لذلك، باتت ليبيا تملك الآن إطارا أكثر شمولاً لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يعكس متطلبات الاستدامة الناشئة، ويوفر أساسا لمساعدة القطاع الخاص على تحديد الفرص في الأسواق الأفريقية. ومن خلال ربط التكامل التجاري بالتحول الأخضر، تعزز هذه المبادرة الأسس السياسية لمشاركة ليبيا في سلاسل القيمة الإقليمية، وتقدم نمودجا لتكثيف الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع الظروف الاقتصادية والبيئية الجديدة.

دال-1-2- تعزيز البيئة التمكينية للتجارة الرقمية

دال-1-2-1- ترجمة الحوار الإقليمي إلى أولويات قابلة للتنفيذ في مجال التجارة الرقمية

33. جمع منتدى التنمية لشمال أفريقيا 100 ممثل وخبير من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية لبحث تنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واتفق المشاركون على أربع أولويات تمكينية: التنفيذ الفعال للسياسات، والبنية التحتية المادية والرقمية، ورأس المال البشري، والنظم الإيكولوجية الرقمية الشاملة للجميع. وأولي اهتمام خاص لحماية البيانات، والمدفوعات الآمنة، والمنصات القابلة للتشغيل البيئي عبر الحدود، والخدمات اللوجستية، والمهارات. وقد ترجم المكتب دون الإقليمي لاحقا هذه المناقشات، من خلال تقرير، إلى توصيات قابلة للتنفيذ. وبذلك ربط المنتدى بين الحوار السياساتي الرفيع المستوى وإطار عملي لتعزيز الشروط اللازمة للتجارة الرقمية في مختلف أنحاء شمال أفريقيا.

دال-1-2-2- تعزيز الجاهزية الوطنية لتنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

34. قيم المكتب دون الإقليمي جاهزية جميع الدول السبع الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شمال أفريقيا لتنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية والاستفادة منه. ويرسم تقرير السياسات خريطة الانخراط في البروتوكول، ويبحث الجاهزية في مجالات البنية التحتية الرقمية، والتجارة الإلكترونية والولوج إلى الأسواق، والمدفوعات الرقمية، والهوية الرقمية، والأطر التنظيمية والقانونية. ويحدد التقرير فرصا للخدمات الرقمية بين البلدان الأفريقية، وتعزيز النظم الإيكولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وزيادة الشمول المالي، وتحديث سلاسل القيمة الإقليمية والاستثمار، مع تسليط الضوء أيضا على تفاوت الجاهزية، وتركز المنصات، والتوترات المتعلقة بحوكمة البيانات. وتوضح قاعدة الأدلة المقارنة والتوصيات المتسلسلة الناتجة عن ذلك المواءمة التشريعية والإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات اللازمة للانتقال من التصديق إلى التنفيذ المحلي.

دال-1-3- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية في مصر

35. عززت حلقة عمل استمرت ثلاثة أيام في القاهرة قدرة 93 مشاركا من القطاع الخاص على استخدام قواعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأدوات التجارة الرقمية، وأدوات الاستخبارات السوقية، من أجل توسيع الصادرات والانماج في سلاسل القيمة الأفريقية. وجمع التدريب بين قواعد المنشأ، والإجراءات الجمركية والتعريفية، وبرتوكول التجارة الرقمية، والاستخدام العملي لكتاب التعريفات الإلكتروني للمنطقة، والمرصد التجاري الأفريقي، وآليات الحواجز غير الجمركية. وكانت النتائج قابلة للقياس: قبل حلقة العمل، أفاد 75 في المائة من المشاركين المشمولين بالاستقصاء بعدم امتلاكهم أي معرفة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أو امتلاكهم معرفة أساسية فقط؛ وبعدها، قيم 77 في المائة منهم معرفتهم بأنها جيدة أو متخصصة، وأبدى 96,6 في المائة عزمهم على تطبيق هذه المعارف في غضون ستة أشهر. وتناولت خمس توصيات وحي القطاع الخاص، والأدوات الرقمية، وقواعد المنشأ، والشراكات الإقليمية، وتمويل التجارة. وسيعزز مشروع تكميلي ممول من حساب التنمية القدرات الرقمية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء في مصر.

دال-2- تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والتحول الإنتاجي

دال-2-1- تحسين حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل في الجزائر

36. دفع المكتب دون الإقليمي بمشروع للتعاون التقني مع وزارة المالية الجزائرية ومكتب المنسق المقيم لتحديد تدابير عملية لتحسين حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، ولا سيما في قطاعي الصناعة التحويلية والأعمال الزراعية. وأنجز إطار تحليلي يغطي القيود المتعلقة بجانب الطلب والعرض على حد سواء، وأعدت أداة استقصائية لصالح 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وحددت المشاورات مع الشركات والمؤسسات المالية والخبراء عوائق أولية، منها ضعف الهيكلية المالية والإدارية، ومحدودية المعلومات الموثوقة، وقيود الضمانات، وعدم تماثل المعلومات، والحواجز المصرفية التي تُفضّل الأنشطة الأقل مخاطرة. ورغم أن المشروع لا يزال قيد التنفيذ، فقد أُرست هذه النتائج بالفعل قاعدة أدلة أكثر تنظيماً للحوار السياسي. وستُكمل المرحلة المقبلة استقصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقييمات المصرفية والمؤسسية، وتُدمج النتائج في توصيات مرتبة حسب الأولوية، وتصادق على الإصلاحات مع أصحاب المصلحة الوطنيين.

دال-2-2- دعم إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات والشمول المالي في الجزائر

37. بناء على طلب الحكومة، وضع المكتب دون الإقليمي إطاراً تحليلياً لإدماج التدفقات المالية غير الرسمية تدريجياً في النظام المصرفي الرسمي للجزائر. وبدلاً من التعامل مع القطاع غير الرسمي على أنه مجرد سيولة نقدية خارج المصارف، يبحث الإطار في المحركات الاقتصادية والمؤسسية والسلوكية، ويميز بين العاملين لحسابهم الخاص، والمؤسسات الصغرى، والعاملين غير الرسميين، والشركات المسجلة التي تُخفي أنشطتها. ويجري استخدام استقصاء يشمل 300 شركة، ومقابلات نوعية، ومشاورات مع أصحاب المصلحة لرسم خريطة هذه الآليات والتدفقات المرتبطة بها. وقد وسّع هذا العمل بالفعل نطاق الحوار السياسي من خلال ربط إضفاء الطابع الرسمي بالشمول المالي، والضرائب، والحصول على التمويل والأسواق، ودعم الأعمال، والرقمنة، والامتثال، والتنسيق المؤسسي. وستؤخذ المرحلة المقبلة التشخيص، وتضع بالاشتراك خارطة طريق سياسية، وتصادق على التدابير مع أصحاب المصلحة الوطنيين، مع إمكانية إطلاق مرحلة تجريبية اعتباراً من عام 2027 رهنا بطلب الحكومة وتوافر الموارد.

دال-2-3- تعزيز ريادة الأعمال ومساهمتها في النمو الشامل للجميع

38. وثّق المكتب دون الإقليمي، من خلال ورقة سياسات تغطي الفترة 1990-2024، أن إنشاء المؤسسات وحده لا يُؤدّ تلقائياً نمواً اقتصادياً مستداماً في شمال أفريقيا. ويظهر التحليل علاقة ضعيفة معاكسة للدورة الاقتصادية على المدى الطويل، ونمطاً على المدى القصير يصبح فيه أثر ريادة الأعمال إيجابياً بعد فترة تأخير، مما يشير إلى أن المؤسسات تحتاج إلى وقت وظروف داعمة لكي تنضج وتحسن إنتاجيتها وتنتشر الابتكار. كما يسلط الضوء على انتشار العمل الحر القائم على الضرورة والمنخفض الإنتاجية، والقيود الهيكلية المرتبطة بالقطاع غير الرسمي والمهارات والإنتاجية. وفي الوقت نفسه، تعزز العلاقة المستقرة على المدى الطويل بين تنمية الأعمال والنمو أهمية تنمية المؤسسات عندما تكون مدعومة بمؤسسات وسياسات مناسبة. وتدعم هذه النتائج التحول من مجرد زيادة عدد المؤسسات إلى تحسين الجودة والإنتاجية وإضفاء الطابع الرسمي واستخدام التكنولوجيا.

دال-2-4- دعم التحول المستدام والقادر على الصمود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

39. وضع المكتب دون الإقليمي البنية المفاهيمية لمنهجية التحول المستدام والقادر على الصمود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الزراعي الغذائي في الجزائر وتونس والسنغال. ويجمع الإطار بين تحليل النظم الاجتماعية الإيكولوجية، وتقييم القدرة على الصمود، والسيناريوهات، ونظرية التغيير، وتسلسل التحولات، وتقييم خيارات السياسات، والمسارات التكيفية. وتكمن قيمته المضافة في ربط تشخيص الثغرات الراهنة في الاستدامة بالأهداف طويلة الأجل والخيارات السياسية، بدلاً من التعامل مع الاستدامة كتقييم لمرة واحدة. وقد صُمم النهج لإدماج الأدوات الوطنية القائمة مع توفير هيكل مشترك قابل للتكيف مع سياقات مختلفة. ورغم أنه لم يُختبر ميدانياً بعد، فإنه يوفر أساساً عملياً للحوار الوطني بشأن تحول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وستضع المرحلة المقبلة الصيغة النهائية للإطار والأدوات، وتسعى إلى تحقيق الملكية الوطنية، وتختبر المنهجية في البلدان الثلاثة في عام 2027، بالاستفادة من تجربة التنفيذ لتحسين النهج.

دال-3- بناء مسارات النمو القادر على الصمود والتحول الهيكلي

دال-3-1- إعادة النظر في التحول الهيكلي في البلدان المتوسطة الدخل

40. أنجز المكتب دون الإقليمي ونشر تقرير "إعادة النظر في فخ الدخل المتوسط في ظل التحديات العالمية الناشئة"، الذي يُحدث النقاش بشأن التنمية في البلدان المتوسطة الدخل في ضوء تغير المناخ، والتغير التكنولوجي السريع المدفوع بالذكاء الاصطناعي، والتشرد الجيواقتصادي. ويرى التقرير أن التقارب المستدام يعتمد بشكل متزايد ليس فقط على الإنتاجية والتحول الهيكلي، بل أيضا على النظم الإنتاجية القادرة على الصمود، والقدرات التكنولوجية والابتكارية المحلية، والمؤسسات القادرة على التكيف مع عدم اليقين. وتوضح دراسات الحالة القطرية كيفية تفاعل هذه الضغوط مع مسارات التنمية المختلفة، وتساعد على تحديد أولويات الإصلاح من أجل التحول الإنتاجي والنمو على المدى الطويل. وقد زُوّد نشر التقرير صناعات السياسات وأفرقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بقاعدة أدلة محدّثة، وكُرّس القدرة على الصمود كموضوع محوري لجدول أعمال المكتب دون الإقليمي التحليلي والتعاوني التقني اللاحق.

دال-3-2- وضع إطار مفاهيمي ومنهجي للنمو القادر على الصمود

41. استنادا إلى تقرير الدخل المتوسط، وضع المكتب دون الإقليمي أسس إطار يُقيّم كيفية استجابة المكونات الإنتاجية والاجتماعية والمالية والتكنولوجية والمؤسسية والإيكولوجية لنموذج النمو للخدمات والضغوط طويلة الأجل. ويحدد النهج أولا كيفية توليد النمو، ثم يُقيّم القدرات الاستيعابية والتكيفية والتحويلية للأسس التي يقوم عليها. ويتيح ذلك النظر في التحول الاقتصادي والشمول والاستدامة البيئية ضمن إطار تحليلي واحد، ويفتح المجال أمام نهج نمذجة قادرة على استيعاب التغذية الراجعة غير الخطية والمخاطر النظامية. وسُكّلت المرحلة المقبلة المنهجية، وتختبرها من خلال الحوار التقني والسياساتي مع الدول الأعضاء، وتترجمها إلى مسارات سياساتية عملية وخدمات استشارية ومشاريع محتملة على المستوى القطري.

دال-3-3- وضع استجابات سياساتية مبتكرة عند تقاطع المناخ والتمويل

42. نظرا لارتفاع درجة تعرض شمال أفريقيا للمخاطر المناخية، وتنامي الضغوط المالية المرتبطة بالتكيف والقدرة على الصمود والخسائر المرتبطة بالمناخ، أعدّ المكتب دون الإقليمي ورقة سياسات تستكشف مبررات تخفيض عبء الديون المرتبط بالمناخ لصالح أفريقيا، استنادا إلى عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأوسع نطاقا بشأن القدرة على تحمل الديون، والقابلية للتأثر بتغير المناخ، والحيز المالي. ويربط النهج المقترح بين تخفيف عبء الديون المحتمل والقابلية للتأثر بتغير المناخ، وخسائر الدخل المتوقعة، وتكاليف التكيف. وتؤطر الورقة ارتفاع المديونية والتعرض للمناخ باعتبارهما فعا متبادل التعزيز بين المناخ والديون: إذ تُضعف الصدمات النمو والإيرادات العامة، بينما تزيد من احتياجات التكيف وإعادة الإعمار وتكاليف الاقتراض. وبذلك تتعامل الورقة مع تخفيف عبء الديون بوصفه أداة للمناخ والتنمية المستدامة، لا مجرد استجابة للعجز عن السداد. وبيحت المقترح معايير الأهلية، ونطاق تغطية الديون، وحجم التخفيض، والمشروطية، وتقاسم الأعباء، والترتيبات المؤسسية، ويرى أن الحيز المالي الناتج عن التخفيف ينبغي أن يدعم استراتيجيات انتقال مملوكة وطنيا. وتتمثل الخطوة المقبلة في إشراك الدول الأعضاء والمفاوضين الأفارقة، وصقل التصميم حول الأولويات الأفريقية، واستكشاف سبل الدفع بهذا المفهوم في المناقشات المتعلقة بالديون والتمويل المناخي وإصلاح الهيكل المالي العالمي.

ثالثا- المبادرات الخاصة والتفاعل مع شُعب المقر والشرابات

ألف- المبادرات الخاصة ومنصات السياسات الشاملة لعدة قطاعات

ألف-1- الحوار الإقليمي بشأن التمويل السيادي والقدرة على تحمل الديون

43. ربط المنتدى الأفريقي الثاني للتمويل السيادي بين الحكومات، ومكاتب إدارة الديون، والمؤسسات المالية، والمستثمرين، والشركاء التقنيين، حول محاور القدرة على تحمل الديون، والتمويل المستدام، وإصلاح الهيكل المالي الدولي. وجمع نموذج الشراكة فيه بين الطلب الحكومي والخبرة المتخصصة والتعلم فيما بين البلدان، وأنشأ منصة لمواصلة التفاعل مع المستثمرين والشركاء الماليين.

ألف-2- الحوار الإقليمي بشأن التحول الرقمي والتجارة وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

44. ربط منتدى التنمية لشمال أفريقيا بين تحليل المكتب دون الإقليمي لبروتوكول التجارة الرقمية والتنفيذ الوطني لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبناء قدرات القطاع الخاص. وساعدت مشاركة الحكومات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية على ترجمة النتائج التحليلية إلى أولويات إقليمية مشتركة بشأن البنية التحتية، والتنظيم، والمهارات، والنظم الإيكولوجية الرقمية.

ألف-3- فعالية عالمية بشأن إطلاق العنان لإمكانات التحويلات المالية ومساهمات المغتربين في التنمية الاجتماعية في أفريقيا - مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية

45. في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، أدرجت الفعالية الجانبية التي نظمها المكتب دون الإقليمي مع تونس وغانا الخبرة الأفريقية بشأن التحويلات المالية وإشراك المغتربين ضمن عملية سياساتية عالمية، وربطت تجربة الإصلاح الوطني بالنقاش الدولي بشأن التمويل الإنمائي البديل والابتكار المالي.

ألف-4- الحوار العالمي وفيما بين بلدان الجنوب بشأن مساهمات المغتربين والتحويلات المالية - المنتدى الدولي الثاني لاستعراض الهجرة في نيويورك

46. وسّعت الفعالية الجانبية للمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة نطاق عمل المكتب دون الإقليمي في مجال الهجرة والتنمية ليُشمل الحوار العالمي وفيما بين بلدان الجنوب، وربطت المساعدة التقنية على المستوى القطري بالتبادل الدولي بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

باء- الشراكات

باء-1- الشُّعب الأخرى والمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

47. وسَّع التعاون بين المكاتب نطاق عمل المكتب دون الإقليمي وعمقه التقني. وشمل برنامج الصلة بين الهجرة والتنمية المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في شرق أفريقيا وغربها وجنوبها، في حين أسهمت شُعب المقر بخبرات متخصصة في العمل المتعلق بالهجرة والديون والتمويل المستدام ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد أتاح ذلك التعلم من الأقران عبر المناطق دون الإقليمية دون ازدواجية في القدرات.

باء-2- منظومة الأمم المتحدة ومكاتب المنسقين المقيمين

48. دعمت مكاتب المنسقين المقيمين وكيانات الأمم المتحدة الملكية القطرية والاتساق في إطار نهج منسق للأمم المتحدة، بما في ذلك العمل المتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتدفقات المالية غير الرسمية في الجزائر، وإشراك المغتربين في تونس. كما أسهمت المنظمة الدولية للهجرة وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في فعاليات عالمية بشأن الهجرة، مما ربط العمل التقني على المستوى القطري بالعمليات السياسية الأوسع للأمم المتحدة.

باء-3- الشركاء الإنمائيون والمؤسسات المالية والشركاء التقنيون

49. عزز الشركاء التقنيون الإنجاز من خلال الخبرات المتخصصة وشبكات التمويل. فقد دعمت "الاستشارات السيادية العالمية" العمل المتعلق بالديون في مصر وسيراليون؛ وأسهم برنامج تعزيز القطاع المالي في أفريقيا وشركاء آخرون في الحوار المتعلق بالتمويل السيادي؛ واسترشدت تشخيصات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتدفقات غير الرسمية بمساهمات المؤسسات المالية والخبراء الجزائريين.

باء-4- المؤسسات الوطنية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات القطاع الخاص

50. ربطت الشراكات مع الوزارات، والسلطات الضريبية وسلطات إدارة الديون، والجامعات، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بين التحليل والتنفيذ. ودعمت هذه العلاقات الأنشطة المتعلقة بالديون والضرائب ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وساعدت على ضمان أن تعكس التوصيات الأولويات الوطنية، وقبُول التنفيذ، وحقائق السوق.

رابعا- تنفيذ توصيات الدورة السابقة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء

51. استرشد عمل المكتب دون الإقليمي طوال الفترة المشمولة بالتقرير بالتوصيات المعتمدة في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء. وتستجيب النتائج الموصوفة أعلاه لهذه التوصيات من خلال العمل التحليلي، والمساعدة التقنية، والخدمات الاستشارية، وبناء القدرات، والحوار السياسي. وتجنبنا لتكرار الأدلة المفصلة المعروضة بالفعل في الفرع الثاني، تُلخص الفقرات التالية المساهمة الرئيسية في كل توصية.

(أ) مواصلة مساعدة أعضائها على تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال تحديث النظم الضريبية، والتحول الرقمي، وتحسين إدارة المالية العامة، وتعزيز الشمول المالي، وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد العامة وتخصيصها.

52. دعم المكتب دون الإقليمي تحديث النظام الضريبي في مصر وليبيا والسودان، ودفع بالعمل في الجزائر بشأن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي على التدفقات المالية غير الرسمية، وتعزيز الإدارة الرقمية والامتثال والشمول المالي.

(ب) مساعدة أعضائها على إدارة مستويات ديونها والتحكم فيها، وتخفيف عبء ديونها، وضمان قدرتها على تحمل الديون.

53. أسفر الدعم المقدم لمصر عن وضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للديون للفترة 2026-2029، وخطة الاقتراض السنوية، وأداة مخصصة لتحليل القدرة على تحمل الديون، واستُكمل ذلك بالتعلم الإقليمي من الأقران من خلال المنتدى الأفريقي الثاني للتمويل السيادي.

(ج) مساعدة أعضائها على وضع استراتيجيات متكاملة للتمويل المستدام تعزز قدرتها على تعبئة موارد بديلة، بما في ذلك التمويل المناخي لجمع أموال إضافية.

54. دعم المكتب دون الإقليمي استراتيجية التمويل الأخضر والمستدام في تونس، وروج لأدوات التمويل المستدام من خلال منتدى التمويل السيادي، ووضع مقترحا بشأن تخفيض عبء الديون المرتبط بالمناخ لصالح أفريقيا.

(د) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، واستخدام التكنولوجيات الرقمية الابتكارية لدعم تعبئة الموارد المحلية.

55. استفاد مسؤولو الضرائب السودانيون والليبيون من تجربة مصر في التحديث، في حين عزز اجتماع فريق الخبراء المعني بتعبئة الموارد المحلية التبادل الإقليمي بشأن الإدارة الضريبية الرقمية، والأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والشمول المالي.

(هـ) تعزيز القدرة المؤسسية من أجل تحسين الإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية دعماً للعدالة الضريبية، والتحكم في مستويات العبء الضريبي، وإدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة.

56. استكمل الدعم المقدم لبناء القدرات الضريبية في مصر وليبيا والسودان بمشروع الجزائر المتعلق بإضفاء الطابع الرسمي على التدفقات المالية غير الرسمية، الذي يضع خارطة طريق قائمة على الأدلة بشأن الشمول والضرائب وإضفاء الطابع الرسمي.

(و) مساعدة أعضائها على اعتماد الابتكارات والتكنولوجيات الرقمية الحديثة لتنويع اقتصاداتها، وتوسيع دور المؤسسات الخاصة، ورفع مستويات الإنتاجية، وتطوير التجارة الإقليمية، بما يكفل ارتفاع معدلات التشغيل، والنمو الاقتصادي الكلي المستدام، وتعزيز التكامل الإقليمي.

57. دفع المكتب دون الإقليمي بالتجارة الرقمية من خلال منتدى التنمية لشمال أفريقيا، وتقرير عن بروتوكول التجارة الرقمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبناء قدرات القطاع الخاص في مصر، إلى جانب مشروع ممول من حساب التنمية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء.

(ز) مواصلة دعم أعضائها في وضع أطر مالية مناسبة وأدوات تمويل ابتكارية تمكّنها من الاستفادة على أفضل وجه من التحويلات المالية ومساهمات المغتربين في تمويل التنمية والاستثمار الوطنيين، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

58. دعم المكتب دون الإقليمي تونس ومصر في تعزيز أطر مساهمات المغتربين والتحويلات المالية، بما في ذلك الإصلاحات المدرجة في خطة التنمية التونسية للفترة 2026-2030، والحوار الاستشاري بشأن الاستثمار المنتج في مصر.

(ح) مواصلة دعم أعضائها في التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، بما في ذلك من خلال إعداد وتطبيق استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز التكامل الإقليمي.

59. دعم المكتب دون الإقليمي تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال المكون الأخضر لاستراتيجية ليبيا، وتقييم إقليمي لبروتوكول التجارة الرقمية، ومنتدى التنمية لشمال أفريقيا، وبناء قدرات القطاع الخاص في مصر.

(ط) مساعدة أعضائها على توفير وتهيئة البيئة الرقمية اللازمة لتحسين جودة البيانات وتعزيز تبادلها، بما يشمل تنمية قدرات دول شمال أفريقيا في مجال الذكاء الاصطناعي.

60. لم يُنفذ نشاط مخصص لمعالجة النظم الوطنية للبيانات أو بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي؛ وقد جرى تناول المسائل ذات الصلة بشكل غير مباشر من خلال الحوار السياساتي بشأن التجارة الرقمية والإدارة الضريبية المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

(ي) دعم الدول الأفريقية في حملتها المستمرة من أجل إصلاح النظام المالي العالمي، بما يتيح تمثيلاً أكبر لهذه الدول في هيئات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية، ويزيد من فرص حصولها على الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

61. دعم منتدى التمويل السيادي ومقترح تخفيض عبء الديون المرتبط بالمناخ الحوار الأفريقي بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي وتحسين فرص الحصول على التمويل المستدام والميسر.

(ك) مواصلة دعم أعضائها في برامج بناء القدرات للمؤسسات الخاصة والعامة في مجالات الحوكمة، والحصول على التمويل، ولا سيما التمويل الأخضر، والرقمنة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

62. شمل بناء القدرات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتجارة الرقمية واستخدام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في مصر، وإدارة الضرائب والديون في عدة بلدان، وأدوات التمويل المستدام من خلال التعلم الإقليمي من الأقران.

(ل) دعم الدول الأفريقية في إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، من خلال إجراء دراسات استراتيجية وتيسير تبادل أفضل الممارسات في هذا المجال.

63. في الجزائر، يجمع المكتب دون الإقليمي بين استقصاء للشركات ومقابلات ومشاورات لتشخيص التدفقات المالية غير الرسمية ووضع خارطة طريق سياسية تربط بين إضفاء الطابع الرسمي والتمويل والضرائب والتنسيق المؤسسي.

(م) حث المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف الائتماني على إصلاح معاييرها ونماذجها الحالية لتقييم القدرة على تحمل الديون بما يولي اعتباراً أكبر لاحتياجات التمويل المناخي والتنمية المستدامة.

64. جمع الحوار الإقليمي بشأن التمويل السيادي بين سلطات إدارة الديون والمؤسسات المتعددة الأطراف ووكالات التصنيف، في حين تدعو ورقة تخفيض عبء الديون المرتبط بالمناخ إلى إدماج القابلية للتأثر بتغير المناخ وتكاليف التكيف في الاعتبارات المتعلقة بالديون.

(ن) إطلاق مبادرات ترمي إلى تطوير أدوات تمويل جديدة تعتمد على الموارد المحلية لتمويل الشراكات العابرة للحدود بين أعضائها.

65. لم تُنجز أداة تمويل محلية مخصصة عابرة للحدود. ويوفر العمل ذو الصلة بشأن تعبئة الموارد المحلية، والتمويل المستدام، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أساساً تحليلياً للمبادرات المستقبلية.

(س) إعطاء الأولوية لاستخدام البيانات الوطنية، حيثما توافرت، والعمل على تحديث البيانات القائمة.

66. استخدم المكتب دون الإقليمي بشكل منهجي البيانات الوطنية والمشاورات القطرية في التحليل الاجتماعي الاقتصادي، وتقييمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي، والعمل المتعلق بالديون، وتشخيصات الهجرة والتنمية؛ ولم يُنفذ مشروع منفصل بشأن النظم الإحصائية.

خامسا- التحديات والدروس المستفادة

67. عمل المكتب دون الإقليمي في ظل تحولات سياسية، وشواغل أمنية، وضغوط هجرة، وتوترات إقليمية، وأوجه قابلية للتأثر بالمناخ، يمكن أن تؤخر التنفيذ وتقيّد التعاون العابر للحدود. وقد عززت هذه الظروف قيمة المساعدة التقنية القابلة للتكيف، والملكية القطرية، ودور المكتب في عقد اللقاءات. ومن الدروس الرئيسية أن المبادرات الإقليمية تكون أكثر فعالية عندما تستند إلى طلب وطني ملموس، وتعلم من الأقران، وشراكات موجهة نحو التنفيذ.

68. واجه فريق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، الذي أنشئ حديثاً، ولاية واسعة النطاق بموارد محدودة، مما عزز الحاجة إلى تركيز مواضيعي أكثر دقة. وقد برز التحول المستدام والقدرة على الصمود كتوجه رئيسي، إلا أن الأمر يتطلب حواراً استراتيجياً أقوى مع الدول الأعضاء لصقل الأولويات، وتجنب الازدواجية، ومواءمة الدعم مع الطلب. كما تشير محدودية الاستجابة للمشاورات الأولية إلى الحاجة إلى آليات مشاركة أكثر فعالية. ومن شأن زيادة الانتقائية ووضوح التموضع أن يعززا الشراكات وتعبئة الموارد في سياق يشهد تراجعاً في المساعدة الإنمائية.

المرفق ألف: قائمة المختصرات

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	AfCFTA
الذكاء الاصطناعي	AI
وحدة إدارة الديون	DMU
تعبئة الموارد المحلية	DRM
تحليل القدرة على تحمل الديون	DSA
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	ECA
برنامج تعزيز القطاع المالي في أفريقيا	FSD Africa
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا	ICSOE
النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة	IGSD
المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة	IMRF
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	MSME
الاستراتيجية المتوسطة الأجل للديون	MTDS
هدف من أهداف التنمية المستدامة	SDG
محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وملائمة ومحددة زمنيا (سمارت)	SMART
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	SME
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا	SRO-NA
المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا	SRO-WA
دولار الولايات المتحدة	USD

المرفق باء: مخطط التقرير

2	موجز تنفيذي
3	أولا -لمحة عامة
3	ثانيا -الإنجازات الرئيسية
3	ألف -تعزيز الحوار السياساتي الحكومي الدولي القائم على الأدلة والمساءلة
3	ألف -1-توليد الأدلة اللازمة للحوار السياساتي للدول الأعضاء
3	ألف -1-1-التحليل والتوقعات الاجتماعية الاقتصادية دون الإقليمية
3	ألف -2-1-رصد خطط التنمية الإقليمية والدولية
3	ألف -2-دعم صنع القرار الحكومي الدولي والمساءلة والمتابعة
3	ألف -1-2-توحيد التوصيات السياساتية للدول الأعضاء وإحالتها
4	ألف -2-2-تقديم تقارير عن التنفيذ والمساءلة أمام الدول الأعضاء
4	باء -مجال النتائج: 1- وضع سياسات وإجراءات قائمة على الأدلة للاستفادة من المساهمات الاقتصادية للمهاجرين
4	باء -1-تعزيز الأطر الوطنية السياساتية والتنظيمية والمالية لإشراك المغتربين والتحويلات المالية
4	باء -1-1-تعزيز الصلات بين الهجرة والتنمية في أفريقيا
4	باء -2-1-الاستفادة من المساهمات الاقتصادية للمهاجرين
4	باء -1-3-تعزيز تنسيق السياسات وأطر الإصلاح للاستخدام المنتج للتحويلات المالية
4	باء -2-تعزيز القدرات المؤسسية والتنسيق فيما بين المؤسسات
5	باء -1-2-تفعيل مجموعات الأدوات الوطنية لإدماج مساهمات المغتربين والتحويلات المالية في التخطيط الإنمائي
5	باء -2-2-تعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات لإدماج التحويلات المالية في استراتيجيات التنمية الوطنية
5	باء -3-المعرفة والتعلم من الأقران والدعوة العالمية
5	باء -1-3-الحوار السياساتي العالمي بشأن مساهمات المغتربين والتحويلات المالية - مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية
5	باء -2-3-الحوار السياساتي العالمي وفيما بين بلدان الجنوب - المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة
5	جيم -مجال النتائج: 2- تعبئة أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتمويل من أجل التنمية المستدامة
5	جيم -1-تعزيز إدارة الدين العام والأسواق المالية والتمويل المستدام
5	جيم -1-1-تحسين تحليل القدرة على تحمل الديون وقدرات إدارة الديون في مصر
5	جيم -1-2-بناء القدرات الإقليمية والتعلم من الأقران في مجال التمويل السيادي
6	جيم -1-3-دعم استراتيجيات وأدوات التمويل المستدام في تونس
6	جيم -1-4-تعزيز الأطر الوطنية لإدارة الديون والقدرة المؤسسية
6	جيم -2-تعزيز تعبئة الموارد المحلية والإدارة الضريبية
6	جيم -1-2-تعزيز تعبئة الإيرادات الضريبية في مصر وليبيا والسودان
6	جيم -2-2-تعزيز قدرات الإدارة الضريبية في السودان من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب
6	جيم -2-3-تحديث النظام الضريبي على المستوى القطري
7	جيم -2-4-الحوار السياساتي الإقليمي بشأن تعبئة الموارد المحلية
7	دال -مجال النتائج: 3- تعجيل أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالنمو الشامل للجميع والمستخدم من خلال زيادة الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة
7	دال -1-الدفع بالتكامل التجاري والتجارة الرقمية وسلاسل القيمة الإقليمية
7	دال -1-1-دعم التنفيذ الوطني لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال وضع مكن أخضر في ليبيا
7	دال -1-2-تعزيز البيئة التمكينية للتجارة الرقمية
8	دال -1-3-تعزيز مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية في مصر
8	دال -2-تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والتحول الإنتاجي
8	دال -1-2-تحسين حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل في الجزائر
8	دال -2-2-دعم إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات والشمول المالي في الجزائر
8	دال -2-3-تعزيز ريادة الأعمال ومساهمتها في النمو الشامل للجميع
8	دال -2-4-دعم التحول المستدام والقادر على الصمود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
8	دال -3-بناء مسارات النمو القادر على الصمود والتحول الهيكلي
8	دال -1-3-إعادة النظر في التحول الهيكلي في البلدان المتوسطة الدخل
9	دال -2-3-وضع إطار مفاهيمي ومنهجي للنمو القادر على الصمود
9	دال -3-3-وضع استجابات سياساتية مبتكرة عند تقاطع المناخ والتمويل
9	ثالثا -المبادرات الخاصة والتفاعل مع شعب المقر والشرابات
9	ألف -المبادرات الخاصة ومنصات السياسات الشاملة لعدة قطاعات
9	ألف -1-الحوار الإقليمي بشأن التمويل السيادي والقدرة على تحمل الديون

- ألف -2- الحوار الإقليمي بشأن التحول الرقمي والتجارة وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية..... 9
- ألف -3- فعالية عالمية بشأن إطلاق العنان لإمكانات التحويلات المالية ومساهمات المغتربين في التنمية الاجتماعية في أفريقيا - مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية..... 9
- ألف -4- الحوار العالمي وفيما بين بلدان الجنوب بشأن مساهمات المغتربين والتحويلات المالية - المنتدى الدولي الثاني لاستعراض الهجرة في نيويورك..... 9
- باء -الشراكات..... 10
- باء -1- الشعب الأخرى والمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا..... 10
- باء -2- منظومة الأمم المتحدة ومكاتب المنسقين المقيمين..... 10
- باء -3- الشركاء الإنمائيون والمؤسسات المالية والشركاء التقنيون..... 10
- باء -4- المؤسسات الوطنية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات القطاع الخاص..... 10
- رابعاً -تنفيذ توصيات الدورة السابقة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء..... 10
- خامساً -التحديات والدروس المستفادة..... 12
- المرفق ألف: قائمة المختصرات..... 13
- المرفق باء: مخطط التقرير..... 14